

للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للمجد وسقط الأخ زوج
 وأم وأخت وجد وهي الأكرمية وللزوج النصف وللأم
 الثلث وللأخت النصف وللجد السدس أصلها من سنة
 وتقول التسعة للزوج ثلثة اسم وللأم سهم وللأخت
 ثلثة اسم وللجد سهم ثم يجمع نصيب الأخت والمجد يكون
 بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وأربع على ثلثة لأنهم ولا
 توافق فأصيب ثلثة في تسعة ثلث سبع وعشرين ومنها نفع
 للزوج ثلثة اسم وللأم سهم وبقية اثنا عشر سهم للمجد
 ثمانية اسم وللأخت أربع اسم وهذا رواية خارجة
 ابن زيد عن زيد ذكرها عن خارجة أبو الزناد في قوله
 وحكاها مالك في موطاه وبها يأخذ أبو عبد الله وبها
 يفتي القائلون بقول زيد والشعبي عن قبيصة بن ذؤيب
 أنه ذكر هذا قال لم يقل زيد هذا ولكن أصحابه فاسود
 على قوله وهذه الرواية تشبه ما أصلناه عنه وكان القائل
 عليها أن تسقط الأخت لأن الفروض إذا بلغت خمسة أسدس
 المال فلا ميراث للأخوة والأخوات وكذلك قلنا في المسألة

التي قبل هذه فاسقطنا الأخ فان كان ما ذكره خارجة
 محفوظ عن زيد فقد خالف في هذه المسألة أصوله
 في الجدة لأنه فرض فيها للأخت مع الجد وهو لا يفرض
 للأخوات مع الجد إلا أن تكون من قبيلين ثم أجال
 المسألة وهو لا يعيد مسأله الجدة ثم جمع الفروض
 فقسمة على جمهور التعصيب وهذا تحليط وقد رجم بعض
 الفرضيين أنها لهذا المعنى سميت الأكرمية لأنها
 كبرت أصول زيد في الجد وقال الثوري سألت
 الأعمش لم سميت الأكرمية فقال لأن عبد الملك سألت
 رجلاً يقال له الأكرمي فقال على قول زيد فأخطأ
 فنسبب المسألة إليه والله تعالى أعلم بالصواب

باب المعادة في مسائل الجسد

قد ذكرنا حكم الأخوة والأخوات مع الجد وسوا ذلك
 فيما ذكرناه وكذا الأب والأم وولد الأب وأبي القليلين
 غاب خلفه الأخوان اجتمعوا قسم المال بينهم وبين الجدة